جابر رعى إطلاق تقرير "مراجعة الإنفاق على الحماية الاجتماعية": أولوياتنا حماية شبكات الأمان وتوسيعها السيد: طلبنا زيادة مخصصات المساعدات الاجتماعية من 4 % إلى 30 %

06:22

متفرقات

وطنية - رعى وزير المالية ياسين جابر اليوم الثلثاء في مقر معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي إطلاق "تقرير مراجعة الإنفاق الحكومي على الحماية الاجتماعية (2017–2024)"، وهو ثمرة جهد مشترك بقيادة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، بدعم فني من منظمة العمل الدولية واليونيسف وبتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي، وأكّد جابر خلال اللقاء أن "أولوية الحكومة في هذا المجال "حماية شبكات الأمان الاجتماعي وتوسيعها والفئات الأكثر هشاشة، وخصوصا المتضررين من النزاعات" و"إصلاح الخدمة المدنية ونظام التقاعد"، في حين كشفت وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيد أنها طلبت"زيادة مخصصات المساعدات الاجتماعية من 4 في المئة إلى 30 في المئة من إجمالي موازنة الوزارة."

وحضر اللقاء رئيس لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين النائب فادي علامة والمستشار المالي لرئيس الجمهورية فاروج نيركيزيان، وشارك فيه كلّ من المدير الإقليمي للدول العربية في منظمة العمل الدولية د. ربا جرادات ورئيسة قسم التعاون في بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان السيدة اليساندرا فايزر وممثل اليونيسف في لبنان ماركولويجي كورسي والمدير المقيم لصندوق النقد الدولي فريديريكو ليما، إضافة إلى رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيّض بساط.

جابر

وذكّر جابر في كلمته في الجلسة الافتتاحية بأن "مجلس الوزراء أقرّ في شباط 2024 الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، وهي خطوة جريئة لرسم ملامح نظامٍ اجتماعي أكثر عدالة وقدرة على الصمود أمام الأزمات (...) لا يترك أحدًا على الهامش، ولا يسمح بأن تتحوّل الأزمات إلى قدرٍ دائم" على العائلات اللبنانية.

وأشار إلى أن "هذه الاستراتيجية رسمت خمسة محاور واضحة هي تقديم المساعدات لمن هم الأكثر حاجة، وتوسيع شبكات التأمينات الاجتماعية، وتعزيز خدمات الرعاية الاجتماعية، ودعم فرص العمل للفئات الأكثر هشاشة، وتكريس حق كل لبناني ولبنانية في التعليم والصحة دون تمييز أو عائق."

وأقرّ بأن "هذه الاستراتيجية، بكل ما تحمله من أمل وطموح، تصطدم بواقع صعب ومعقّد (...)، ورغم بعض النقاط المضيئة، مثل استقرار تحويلات المغتربين عند حدود سبعة مليارات دولار سنويًا، والتعافي الجزئي لقطاع السياحة، فإن واقعنا لا يزال يعاني من

ضعف هيكلي عميق (...). أما كلفة إعادة الإعمار، فتُقدّر بـ 11 مليار دولار، يخصّص منها حوالي مليار دولار لتصليح البنى التحتية وحدها، وهو أمر جيد إذ أن البنك الدولي أقر في اجتماع لمجلس الادارة الأسبوع الفائت 250 مليار دولار أميركي تأسيساً لصندوق بمليار دولار من أجل بدء بموضوع إعادة إعمار البنى التحتية". وأما في أن "يأتي هذا التمويل من إيرادات محلية، أو من خلال المساعدات الدولية، وهي بقية المليار أي 750 مليوناً، أو عبر الاقتراض إذا استعاد لبنان قدرته على الوصول إلى الأسواق المالية، وهذا أمر لا بد منه اذ أن ثمة قروضاً ضرورية لإصلاح قطاع الكهرباء."

وأضاف: "لعلَّ التحدي الأكبر أمامنا هو أن قدرتنا المالية محدودة للغاية، مع هامش ضيق جدًا للإنفاق التقديري يذهب معظمه اليوم إلى تلبية الاحتياجات الطارئة"، لافتاً إلى أنَّ "نسبة ما خُصص للحماية الاجتماعية في موازنة 2024 لم تتجاوز 4%، وهذه نسبة لا تعكس حجم الحاجة ولا تتناسب مع طموحنا ولا حق الناس علينا."

لكنّه شدّد على أن "الأمل يبقى رغم كل ذلك"، وهو "موجود طالما لدينا إرادة العمل وخريطة الطريق الواضحة"، مشيراً إلى أن "الحكومة تعمل اليوم أولاً على تعبئة الإيرادات المحلية من خلال إصلاح السياسات الضريبية، وترشيد الإعفاءات من ضريبة القيمة المضافة، وفرض ضرائب انتقائية جديدة، وتحديث قانون ضريبة الدخل، وثانياً توسيع القاعدة الضريبية عبر تعزيز الالتزام الضريبي وإدماج الاقتصاد غير الرسمي من خلال مسوح ميدانية دقيقة وعمليات تدقيق فعّالة، وثالثاً إعادة بناء قدرات الإدارات الضريبية، من الجمارك إلى السجل العقاري وهيئة الضرائب، عبر التحوّل الرقمي وتطوير آليات تبادل البيانات."

وأشار إلى أهمية المكننة "لتحقيق كل ما هو مطلوب ضمن الاصلاحات"، مذكّراً بأن "الاتحاد الاوروبي أعطى وزارة المالية قبل أسبوعين سلفة بقيمة مليون دولار بهدف تحديث المكننة في الدوائر العقارية وكان سبق وأعطى خمسة ملايين للجمارك والمالية العامة."

وتابع: "إنَّ أولوياتنا واضحة رغم كل هذه الضغوط"، وأولها "حماية شبكات الأمان الاجتماعي وتوسيعها، من برنامج أمان للتحويلات النقدية إلى القوانين التي تحفظ حق كبار السن والمتقاعدين". وشرح أن الأولوية الثانية "حماية الفئات الأكثر هشاشة، وخصوصا المتضررين من النزاعات، عبر سياسات قطاعية شاملة في التعليم، الكهرباء، المياه، إدارة النفايات، والنقل". وأوضح أن الأولوية الثالثة تتمثل في "إصلاح الخدمة المدنية ونظام التقاعد لنستعيد الثقة ونضمن أنَّ مؤسسات الدولة تستطيع أن تخدم مواطنيها بفاعلية وكفاءة". وأشار إلى أن "ثمة نظام تقاعد جديداً أقر في المجلس النيابي والمطلوب اليوم أن نبدأ بتنفيذه بشكل جدي."

وأضاف: "لهذا، نطرح اليوم سؤالين لا بدّ منهما: كيف نعبئ المزيد من الإيرادات لنخلق مساحة مالية لإصلاح اجتماعي حقيقي؟ وكيف نرتّب أولوياتنا وسط هذا الكم من الأزمات والضغوط — من تعديل الرواتب، إلى إعادة هيكلة الدين العام، إلى حفظ حقوق المودعين؟."

ورأى أن "الإجابة واضحة: أي حلّ يجب أن يقوم على ثلاث ركائز أساسية، وهي أولاً الاستدامة المالية، فلا إصلاح بلا تمويل مضمون ومستدام، وثانياً العدالة والإنصاف لأن من غير المقبول أن يتحمل الأضعف كلفة الأزمات المتراكمة، وثالثاً قاعدة صلبة من البيانات والأرقام، فلا مكان بعد اليوم للارتجال."

وشدّد على أنّ "تمويل الحماية الاجتماعية في لبنان ليس مسألة مالية بحتة. إنه رهان سياسي وأخلاقي على قدرة الدولة على أن تحمي شعبها عندما تضيق الخيارات. إنه اختبارٌ حقيقي لعلاقتنا بالمواطن وثقته بمؤسساته."

وقال: "لهذا، أدعوكم جميعًا ،برلمانيين، كمسؤولين تنفيذيين، كشركاء دوليين ومحليين، ان نكون معًا على قدر هذه المسؤولية، وأن نحافظ على الأمل بقرارات شجاعة، وخطة تنفيذية واضحة، وأرقام شفافة نضعها أمام الناس بكل صدق."

وختم: "لبنان يستحق. وأبناؤه يستحقون. وهذه الاستراتيجية لن تكون حبرًا على ورق إذا وضعنا أيدينا معًا، ورفعنا عن كاهل المواطن وحده كلفة الأزمات التي لم يكن له فيها يد. معًا، نعيد الثقة، نعيد الإنصاف، ونفتح الباب أمام مستقبل يليق بكرامة اللبنانيين جميعًا."

جرادات وفايزر

ورأت اجرادات أن التقرير "يشكّل ركيزة أساسية لدعم مسار الإصلاحات في مجال الحماية الاجتماعية في لبنان، إذ يقدم أول تحليل شامل ومفصّل للإنفاق على الحماية الاجتماعية خلال السنوات الثماني الماضية. كما يهدف إلى توجيه السياسات المالية المستقبلية، بما ينسجم مع الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية لعام 2024".

وتابعت: "ستواصل منظمة العمل الدولية العمل جنبًا إلى جنب مع شركائها الثلاثيين— من حكومة وأصحاب عمل وعمّال — وهي على أتمّ الاستعداد للاستمرار في دعم لبنان في مسار إجراء هذه الإصلاحات الجوهرية. وسنُسخّر خبراتنا الفنية، وتجربتنا العالمية، والتزامنا الراسخ لضمان أن تشكّل الحماية الاجتماعية في لبنان مسارًا فعّالًا نحو العمل اللائق والحياة الكريمة للجميع".

كذلك تحدثت فايزر عن أهمية التقرير والحماية الاجتماعية.

السيد

وقالت الوزيرة حنين السيد في جلسة نقاش إن "الحكومة تخصص أموالًا للحماية الاجتماعية، لكنّ توزيع هذه الأموال يبقى غير عادل ولا يعكس الاحتياجات الفعلية".

وأضافت "هدفنا ليس فقط تقديم المساعدات، بل هو تمكين الأفراد من الاعتماد على أنفسهم وإعادة السيطرة على حياتهم والولوج إلى فرص فعلية من خلال وظائف ومهارات وإدماج اقتصادي."

وتابعت: "طلبنا زيادة كبيرة في مخصصات المساعدات الاجتماعية، من 4 في المئة إلى 30 في المئة من إجمالي موازنة الوزارة، من أجل مواءمة الإنفاق بشكل أفضل مع حجم الاحتياجات الاجتماعية."

كورسي

ورأى كورسي أن "هذه المراجعة تشكّل خطوة مهمّة نحو بناء نظام حماية اجتماعية عادل وشامل وقائم على الحقوق في لبنان"، معتبراً أن "زيادة الحيّز المالي للاستثمارات الاجتماعية الأساسية تعكس التزامًا سياسيًا قويًا نُشيد به."

وأضاف: "انطلاقًا من الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، نُعيد التأكيد على أنّ الحماية الاجتماعية ليست امتيازًا ممنوحًا، بل حقٌ للجميع دون استثناء."

وأكد أن "اليونيسف تُواصل التزامها دعم الإصلاحات المؤسّساتية وتعزيز نهج التمويل العام المُستدام، الذي يضع الإنسان، وخصوصاً الأطفال والفئات المعرّضة لمخاطر الحياة، في صميم الأولويات الوطنية."

وختم شارحاً أنّ "برنامج البدل النقدي للأشخاص ذوي الاعاقة الذي تم تطويره وتنفيذه بالشراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية ومنظمة العمل الدولية وبتمويل من الاتحاد الأوروبي وحكومة هولندا، يشكّل إنجازًا نوعياً لتحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة، ويمثّل نموذجًا يُحتذى به للاستثمارات الاجتماعية المُحفّزة، ويجب ترسيخه من خلال المأسسة، والإرساء القانوني، وضمان تمويل متعدد السنوات ومستدام."

ليما

وشدّد ليما على أهمية "زيادة الإيرادات، وتعبئة الموارد، لدعم زيادة الإنفاق الاجتماعي، لأنه منخفض جدًا في الوقت الراهن، والطريقة الوحيدة لزيادته هي أن تعمل الحكومة على توفير المزيد من الإيرادات."

وأوضح أن "الإنفاق منخفض جدًا، وثمة أشخاص تنبغي مساعدتهم. والسؤال هو كيف يمكن تغطية هذا الإنفاق؟ ليس من خلال منح وقروض خارجية، فهي ليست مستدامة. القروض يجب سدادها يومًا ما، والمنح لم تعد تُقدم بكثرة. وبالتالي، الحل الوحيد هو زيادة الإيرادات فعليًا."

وأضاف: "هذا يعني زيادة الضرائب، وزيادة الامتثال، واستهداف الاقتصاد غير الرسمي، والتأكد من أن الجميع يدفعون نصيبهم العادل، وجمع الإيرادات من القادرين على الدفع لدعم غير القادرين."

بساط

وشددت بساط على أن "إيجاد حيز مالي للحماية الاجتماعية يعدّ تحديًا سياسيًا بقدر ما هو تحدٍّ مالي". وأوضحت أن "إصلاح الحماية الاجتماعية استثمار طويل الأجل، وسيكون التقدم تدريجيًا ومُثيرًا للجدل سياسيًا. ويجب إيجاد حيز مالي، وبناء توافق سياسي، لتحديد حصة الموارد التي تُخصّص سنويًا للحماية الاجتماعية."

ورأت أن "إصلاح النظام الضريبي، وجعله أكثر تصاعدية وإنصافًا، أمرٌ لا مفر منه". وإذ لاحظت أن "الضرائب غير المباشرة قد تبدو أكثر جاذبيةً للحكومة وأسهل في التنفيذ"، أبرزت أن "ثمة العديد من الثغر في النظام تتطلب حوارًا وقرارًا جريئًا، مثل تخصيص ضريبة مُحددة للحماية الاجتماعية أو إلغاء بعض الإعفاءات الضريبية غير العادلة والمعاملات التفضيلية."

ورأت أن "إصلاح معاشات القطاع العام ضرورة مالية واجتماعية، وهو أمرٌ أساسي، ويجب أن يرتكز أي حل على ثلاثة مبادئ، رئيسية هي الاستدامة المالية (...) والعدالة والإنصاف، وأن تكون الحلول مبنية على البيانات والأدلة."

وقالت: "يمكننا البدء بإدخال تغييرات معيارية على المدى القصير، مع النظر في إصلاح هيكلي أكثر على المدى الطويل (...)، ويمكن أن تشمل تدابير الإصلاح المعيارية ربط المعاشات التقاعدية بالتضخم أو بالإيرادات مع ضمانات تلقائية في حالة الركود أو الانكماش الاقتصادي". وأشارت إلى أن "وزارة المالية تنظر، بمساعدة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في هذه المسألة العاجلة للغاية والصعبة للغاية المتعلقة بالرواتب والمعاشات التقاعدية."

التقرير

ووزع معهد باسل فليحان ملخصاً عن "تقرير مراجعة الإنفاق الحكومي على الحماية الاجتماعية"(2017–2024) "، أشار فيه إلى أن هذه الدراسة "ثمرة تعاون مشترك بين معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، ومنظمة العمل الدولية، واليونيسف"، وتسلّط الضوء "على التغيّرات الرئيسية التي طرأت على تمويل برامج الحماية الاجتماعية وإنفاقها خلال السنوات السبع الماضية"، موضحاً أن "نتائج هذه المراجعة تهدف إلى إغناء إصلاحات السياسات المالية والاجتماعية، ودعم استجابة الدولة للأزمة المستمّرة، وتوجيه القرارات المتعلّقة بتمويل الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية وتنفيذها."

ولاحظ التقرير أن "الاعتمادات المخصّصة في الموازنة العامة للحماية الاجتماعية (باستثناء الحماية الصحية) زادت بالقيمة الاسمية من 6,921 مليار ليرة لبنانية في العام 2017 إلى 50,149 مليار ليرة لبنانية في العام 2024. ولكن عند تحويل هذه الاعتمادات إلى الدولار الأميركي، يتبيّن أنّ قيمتها الحقيقية تراجعت بشكل كبير، إذ انخفضت من نحو 4.6 مليار دولار إلى ما يقارب 0.6 مليار دولار، ما يعكس تآكلاً حاداً في القدرة الفعلية على الإنفاق خلال هذه الفترة."

وافاد التقرير بأن "إجمالي الاعتماد المرصود للحماية الاجتماعية بما فيها الحماية الصحية، بلغ نحو 1.3 مليار دولار أميركي عام 2024، مقارنةً بنحو 6.1 مليار دولار في عام 2017."

وأوضح أن "حصة الحماية الاجتماعية (باستثناء الحماية الصحية) بلغت نحو 21% من إجمالي موازنة العام 2024، مقارنةً بمتوسط بلغ 24% خلال الفترة من 2017 إلى 2024"، و"ترتفع نسبة الإنفاق على الحماية الاجتماعية إلى 42% من الموازنة نفسها عند احتساب الحماية الصحية ضمن هذه النفقات، مما يرفع متوسط هذه النسبة في الفترة ذاتها إلى 33."%

ولفت إلى أن "الحماية الاجتماعية (باستثناء الحماية الصحية) مثّلت نحو 2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، مقارنةً بمتوسط قدره 6% خلال الفترة من 2017 حتى 2024."

وأبرزَ التقرير أن "التأمينات الاجتماعية شهدت زيادة كبيرة في الإنفاق مقارنة بالركائز الخمس الأخرى للاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، حيث شكّلت حوالي 57.7% من إجمالي الإنفاق على الحماية الاجتماعية لا سيما بعد التوقّف التدريجي للدعم المالي، الذي كان يُعطى ضمن المساعدة الاجتماعية، دون تُحوَّل ميزانيات المساعدة الاجتماعية إلى برامج دعم الدخل المباشر."

وجاء في التقرير أيضاً أن "الأموال المخصّصة لرواتب التقاعد في القطاع العام، بما في ذلك تعويضات نهاية الخدمة، تمثّل أكبر جزء من إنفاق الحماية الاجتماعية. وتشكل هذه الرواتب في المتوسط نحو 11% من إجمالي الموازنة العامة و2.1% من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2017 و2024. وعلى الرغم من أنّها تغطي فقط نحو 2.5% من السكان، إلا أنَّ رواتب القطاع العام التقاعدية استحوذت على 77% من إجمالي إنفاق موازنة التأمينات الاجتماعية، بما في ذلك الحماية الصحية، خلال هذه الفترة."

وأكّد التقرير أن القطاع العام يُعَدّ "أكبر مستفيد من الإنفاق على الحماية الاجتماعية في لبنان. وتحظى الأجهزة الأمنية والقوى المسلحة باعتمادات مالية تتجاوز تلك المخصّصة لموظفي السلك المدني، ويتضح هذا الفرق في كل من الاعتمادات المعتمدة وفي الإنفاق الفعلي."

وتابع التقرير أن "كفاءة الإنفاق، وهي نسبة الأموال التي صُرفَت مقارنة بالميزانية المخصّصة، انخفضت بشكل كبير بعد الأزمة. ووصلت إلى 52% فقط في عام 2023، بينما كان المتوسط خلال الفترة من 2017 إلى 2023 حوالي 83."%

ولاحظ أن "الفترة من 2021 إلى 2023 شهدت تراجعاً في مستوى الإنفاق مقارنةً بالاعتمادات المخصّصة للحماية الاجتماعية، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى ثلاثة عوامل: أولاً، نقص شديد في السيولة نتيجة محدودية إيرادات الدولة؛ ثانياً، تركيز إدارة الخزينة على صرف النفقات الطارئة والنفقات غير القابلة للتأجيل؛ ثالثاً، تراجع القدرات المؤسسية."

وخلص التقرير إلى مجموعة توصيات "تستند إلى مبادئ الملاءمة، والتناسق، والكفاءة، والقيمة الفضلى لإنفاق المال العام، إضافة إلى الاستدامة، وتهدف إلى تعزيز هيكلة الإنفاق على الحماية الاجتماعية، بحيث يصبح أكثر فاعلية في التخصيص وأكثر عدالة في التوزيع. كذلك تسعى لضمان توافُر البيانات اللازمة لتوجيه تخصيص الموارد، وتعزيز منظومة تمويل الحماية الاجتماعية. وتمثّل هذه التوصيات قاعدة أساسية للنقاش والتشاور مع الجهات المعنية، مع إمكانية إجراء تقييمات إضافية لقياس جدواها وتأثيرها المستدام على المدى الطويل"

ومن أبرز هذه التوصيات:

1."توسيع وتحسين جودة البيانات المتعلقة بالحماية الاجتماعية، من خلال تطوير نظام تصنيف الإنفاق ضمن الموازنة، والنشر المنتظم للبيانات الوطنية ذات الصلة مثل البيانات المالية العامة، وبيانات الأسَر، وبيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وبيانات الصناديق الضامنة، وكذلك التمويلات الرسمية للمساعدات التنموية الموجهة للحماية الاجتماعية وغيرها.

2 .تعزيز القدرات المؤسسية للجهات المعنية بتقديم وتمويل خدمات الحماية الاجتماعية، عبر تطوير مهارات إعداد الموازنات وتقدير التكاليف، وتحسين تسجيل البيانات وإعداد التقارير، واعتماد منهجيات دورية لمراجعة الموازنات.

3 .توسيع الحيز المالي، من خلال تخصيص جزء من الموارد الناتجة عن استراتيجية تعبئة الموارد المحلية لتمويل برامج الحماية الاجتماعية.

4 .تسريع تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لضمان استدامة جهود الحماية الاجتماعية على المدى الطويل، مثل تطبيق قانون التقاعد، وإصلاح نظام معاشات القطاع العام، وتقدير تكاليف البرامج المدرجة في الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، وإعداد استراتيجية تمويل متوسطة وطويلة الأجل تعتمد على حجم وطبيعة المنافع المقدمة تدريجياً، إلى جانب تنفيذ إصلاحات شاملة في إدارة الموازنة.

5.إدارة التغيير، عبر إطلاق حملة تواصل عامة منسقة، والتعاون المبكّر مع وزارة المالية لتقييم القدرة على تحمل تكاليف زيادة الإنفاق على الحماية الاجتماعية، وتحليل النتائج المتوقّعة لذلك".

https://www.nna-leb.gov.lb/ar/%D9%85%D8%AA%D9%81%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%AA/793317/%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D8%B1-%D8%B1%D8%B9%D9%89-%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84

اللواء
يومية- سياسية - عربية

9 تموز 2025 12:00ص

إطلاق تقرير «مراجعة الإنفاق على الحماية الاجتماعية في لبنان»

جابر: أولوياتنا حماية شبكات الأمان وإصلاح الخدمة المدنية

الوزير جابر يلقي كلمته

حجم الخط

رعى وزير المالية ياسين جابر في مقر معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي إطلاق «تقرير مراجعة الإنفاق الحكومي على الحماية الاجتماعية (2017–2024)»، وهو ثمرة جهد مشترك بقيادة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، بدعم فني من منظمة العمل الدولية واليونيسف وبتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي. وأكّد جابر خلال اللقاء أن «أولوية الحكومة في هذا المجال «حماية شبكات الأمان الاجتماعي وتوسيعها والفئات الأكثر هشاشة، وخصوصا المتضررين من النزاعات» و«إصلاح الخدمة المدنية ونظام التقاعد»، في حين كشفت وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيد أنها طلبت «زيادة مخصصات المساعدات الاجتماعية من 4 في المئة إلى 30 في المئة من إجمالي موازنة الوزارة».

وذكّر جابر في كلمته في الجلسة الافتتاحية بأن «مجلس الوزراء أقرّ في شباط 2024 الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، وهي خطوة جريئة لرسم ملامح نظام اجتماعي أكثر عدالة وقدرة على الصمود أمام الأزمات (...) لا يترك أحدًا على الهامش، ولا يسمح بأن تتحوّل الأزمات إلى قدرٍ دائم» على العائلات اللبنانية.

وأشار إلى أن «هذه الاستراتيجية رسمت خمسة محاور واضحة هي تقديم المساعدات لمن هم الأكثر حاجة، وتوسيع شبكات التأمينات الاجتماعية، وتعزيز خدمات الرعاية الاجتماعية، ودعم فرص العمل للفئات الأكثر هشاشة، وتكريس حق كل لبناني ولبنانية في التعليم والصحة دون تمييز أو عائق».

وتابع: «إنّ أولوياتنا واضحة رغم كل هذه الضغوط»، وأولها «حماية شبكات الأمان الاجتماعي وتوسيعها، من برنامج أمان للتحويلات النقدية إلى القوانين التي تحفظ حق كبار السن والمتقاعدين».

ورأت اجرادات أن التقرير «يشكّل ركيزة أساسية لدعم مسار الإصلاحات في مجال الحماية الاجتماعية في لبنان، إذ يقدم أول تحليل شامل ومفصّل للإنفاق على الحماية الاجتماعية خلال السنوات الثماني الماضية. كما يهدف إلى توجيه السياسات المالية المستقبلية، بما ينسجم مع الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية لعام 2024.»

https://aliwaa.com.lb/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86/

اللواء
يومية - سياسية - عربية

إطلاق تقرير «مراجعة الإنفاق على الحماية الاجتماعية في لبنان»

جابر: أولوياتنا حماية شبكات الأمان وإصلاح الخدمة المدنية

رعى وزير المالية ياسين جابر في مقر معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي إطلاق «تقرير مراجعة الإنفاق الحكومي على الحماية الاجتماعية (٢٠١٧-٢٠٢٤)»، وهو ثمرة جهد مشترك بقيادة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، بدعم فني من منظمة العمل الدولية واليونيسف وبتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي. وأكّد جابر خلال اللقاء أن «أولوية الحكومة في هذا المجال «حماية شبكات الأمان الاجتماعي وتوسيعها والفئات الأكثر هشاشة، وخصوصا المتضررين من النزاعات» و«إصلاح الخدمة المدنية ونظام التقاعد»، في حين كشفت وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيد انها طلبت «زيادة مخصصات المساعدات الاجتماعية من ٤ في المئة إلى ٣٠ في المئة من إجمالي موازنة الوزارة».

وذكّر جابر في كلمته في الجلسة الافتتاحية بأن «مجلس الوزراء اقرّ في شباط ٢٠٢٤ الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، وهي خطوة جريئة لرسم ملامح نظام اجتماعي أكثر عدالة وقدرة على الصمود أمام الأزمات (...) لا يترك أحدًا على الهامش، ولا يسمح بأن تتحوّل الأزمات إلى قدرٍ دائمٍ» على العائلات اللبنانية.

وأشار إلى أن «هذه الاستراتيجية رسمت خمسة محاور واضحة هي تقديم المساعدات لمن هم الأكثر حاجة، وتوسيع شبكات التأمينات الاجتماعية، وتعزيز خدمات الرعاية الاجتماعية، ودعم فرص العمل للفئات الأكثر هشاشة، وتكريس حق كل لبناني ولبنانية في التعليم والصحة دون تمييز أو عائق».

وتابع: «إنّ أولوياتنا واضحة رغم كل هذه الضغوط»، وأولها «حماية شبكات الأمان الاجتماعي وتوسيعها، من برنامج أمان للتحويلات النقدية إلى القوانين التي تحفظ حق كبار السن والمتقاعدين».

ورأت اجراءات أن التقرير «يشكّل ركيزة أساسية لدعم مسار الإصلاحات في مجال الحماية الاجتماعية في لبنان، إذ يقدم أول تحليل شامل ومفصّل للإنفاق على الحماية الاجتماعية خلال السنوات الثماني الماضية. كما يهدف إلى توجيه السياسات المالية المستقبلية، بما ينسجم مع الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية لعام ٢٠٢٤.»

وقالت الوزيرة حنين السيد في جلسة نقاش إن «الحكومة تخصص أموالاً للحماية الاجتماعية، لكنّ توزيع هذه الأموال يبقى غير عادل ولا يعكس الاحتياجات الفعلية.»

وأضافت «هدفنا ليس فقط تقديم المساعدات، بل هو تمكين الأفراد من الاعتماد على أنفسهم وإعادة السيطرة على حياتهم والولوج إلى فرص فعلية من خلال وظائف ومهارات وإدماج اقتصادي».

ورأى ممثل اليونيسف في لبنان ماركولويجي كورسي أن «هذه المراجعة تشكّل خطوة مهمّة نحو بناء نظام حماية اجتماعية عادل وشامل وقائم على الحقوق في لبنان»، معتبراً أن «زيادة الحيّز المالي للاستثمارات الاجتماعية الأساسية تعكس التزامًا سياسيًا قويًا نُشيد به».

وشدّد المدير المقيم لصندوق النقد الدولي فريديريكو ليما على أهمية «زيادة الإيرادات، وتعبئة الموارد، لدعم زيادة الإنفاق الاجتماعي، لأنه منخفض جدًا في الوقت الراهن، والطريقة الوحيدة لزيادته هي أن تعمل الحكومة على توفير المزيد من الإيرادات».

وشددت بساط على أن «إيجاد حيز مالي للحماية الاجتماعية يعدّ تحديًا سياسيًا بقدر ما هو تحدٍ مالي».

ومن أبرز التوصيات: «توسيع وتحسين جودة البيانات المتعلقة بالحماية الاجتماعية، من خلال تطوير نظام تصنيف الإنفاق ضمن الموازنة، والنشر المنتظم للبيانات الوطنية ذات الصلة مثل البيانات المالية العامة، وبيانات الأسر، وبيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وبيانات الصناديق الضامنة، وكذلك التمويلات الرسمية للمساعدات التنموية الموجهة للحماية الاجتماعية وغيرها.

٢. تعزيز القدرات المؤسسية للجهات المعنية بتقديم وتمويل خدمات الحماية الاجتماعية، عبر تطوير مهارات إعداد الموازنات وتقدير التكاليف، وتحسين تسجيل البيانات وإعداد التقارير، واعتماد منهجيات دورية لمراجعة الموازنات.

٣. توسيع الحيز المالي، من خلال تخصيص جزء من الموارد الناتجة عن استراتيجية تعبئة الموارد المحلية لتمويل برامج الحماية الاجتماعية.

الوزير جابر يلقي كلمته

L'Orient LE JOUR

Hanine Sayyed veut multiplier par cinq la contribution de l'État au programme ESSN-AMAN

Selon un rapport inédit qui sera publié dans quelques semaines, les allocations finançant les pensions de retraite des agents de la fonction publique et les indemnités de fin de service représentent la plus grande part des dépenses de l'État en matière de protection sociale.

OLJ / Par Philippe HAGE BOUTROS, le 8 juillet 2025 à 16h50

La ministre des Affaires sociales, Hanine el-Sayyed, entourée du représentant de l'Unicef au Liban, Marcoluigi Corsi (à g.), et du représentant résident du FMI au Liban, Frederico Lima, à l'Institut Basil Fuleihan, le 8 juillet 2025.

La ministre des Affaires sociales Hanine Sayyed a déclaré mardi à Beyrouth qu'elle avait demandé à considérablement augmenter en 2026 la participation de l'État au financement du programme ESSN-AMAN (filet de sécurité sociale financé par la Banque mondiale) à destination des ménages les plus pauvres du pays.

La ministre espère pouvoir inscrire dans le budget 2026 une enveloppe de 50 millions de dollars, financée via les recettes de l'État, afin de compléter le budget déjà assuré par la Banque mondiale – cette dernière a accordé en 2023 une enveloppe de 300 millions de dollars, votée début 2024 par le Parlement. Cela représente cinq fois la contribution actuelle, qui s'élève à 10 millions de dollars, a précisé la ministre. « Nous couvrirons alors le tiers des besoins de financements internes nécessaires », a-t-elle assuré. Cette démarche devra encore être validée dans le cadre du processus d'élaboration du budget de l'État.

Dernières infos

10:23
Espagne L'incendie de Tarragone toujours actif, 3.200 hectares brûlés

09:58
Russie Trois morts dans une attaque de drone ukrainienne à Koursk

09:54
Justice Tunisie : 12 à 35 ans de prison pour plusieurs personnalités, dont Rached Ghannouchi

Toutes les dernières infos

OFFRE LIMITÉE
Entre conflits et diplomatie, le Moyen-Orient en pleine reconfiguration.
RESTEZ INFORMÉS
3 MOIS POUR 1$
Je m'abonne

https://www.lorientlejour.com/article/1468364/hanine-sayyed-veut-multiplier-par-cinq-la-contribution-de-letat-au-programme-essn-aman.html

L'Orient LE JOUR

BUDGET 2026

Hanine Sayed veut multiplier par cinq la contribution de l'État au programme ESSN-AMAN

Selon un rapport inédit qui sera publié dans quelques semaines, les allocations finançant les pensions de retraite des agents de la fonction publique et les indemnités de fin de service représentent la plus grande part des dépenses de l'État en matière de protection sociale.

Philippe IFAGE DOUTRIOS

Le ministre des Affaires sociales Hanine Sayed a déclaré mardi à Reporter qu'elle avait demandé à exponentiellement augmenter en 2026 la participation de l'État au financement du programme ESSN-AMAN (filet de sécurité sociale financé par la Banque mondiale) à destination des ménages les plus pauvres du pays.

Le ministre espère pouvoir insérer dans le budget 2026 une enveloppe de 50 millions de dollars, financée via les recettes de l'État, afin de compléter le budget déjà alloué par la Banque mondiale. Cette dernière a accordé en 2023 une enveloppe de 300 millions de dollars, valide début 2026 par le Parlement. Cela représente cinq fois la contribution actuelle, qui s'élève à 10 millions de dollars, a précisé la ministre. « Nous sommes dans la zone des limites de financements internes nécessaires », a-t-elle ajouté. Cette démarche donne encore plus relief au cycle de gouvernance d'élaboration du budget de l'État.

La hausse de la contribution de l'État annoncée par la ministre s'inscrit dans le cadre d'une stratégie visant à progressivement augmenter la prise en charge par l'État de ce programme lancé afin les premières victimes de la crise qui a éclaté en 2019, pour réduire la part des financements étrangers sur une période de « 3 à 5 ans ».

Via ESSN-AMAN, l'État distribue des aides en espèces à 150 000 ménages libanais, soit « 600 000 personnes en situation d'extrême pauvreté », selon les chiffres de la ministre. « Jusqu'en 2019, il y avait plus autant de personnes qui étaient inscrites au programme », a encore déclaré Hanine Sayed. Avant d'ajouter que le BSP avait déjà débloqué 150 millions de dollars pour financer le programme.

Retour électrique des dépenses sociales

Le ministre s'exprimait depuis l'Institut Basil Fuleihan à Beyrouth, lors d'une conférence destinée à présenter les grandes lignes d'un rapport inédit sur l'évolution des dépenses sociales libanaises entre 2017 et 2026.

Le ministre des Finances, Yassine Jaber, le chef de la coopération de l'Union européenne pour le Liban et la Syrie, Abdelmalek Verzea, le directeur du FMI pour les pays arabes, Ibrahim Jacobs, le président de l'Institut, Lamia Moubayed, le représentant de l'Unicef au Liban, Edouard Beigbeder, ainsi que celui du Fonds international, Frederico Lima, sont intervenus au cours de la conférence. Le rapport a été élaboré par l'Institut en coopération avec l'Organisation internationale du travail et l'Unicef, et sur des fonds européens. Sa version intégrale sera publiée dans quelques semaines, et une présentation détaillée des autres résultats des dépenses sociales dans le pays doit également être mise en place.

Parmi les principaux enseignements dévoilés, le ministre a affirmé que les allocations familiales constituent un financement de la protection sociale, [illegible] assez limités aux femmes, est passé de 6,3 milliards de dollars en 2017 à seulement 1,5 milliard en 2021. Ce montant n'a fait que [illegible] entre-temps et ne [illegible] aux dépenses publiques, à celles de la CNSS et des compagnies de [illegible].

Après [illegible] les allocations familiales, les pensions de retraite des agents de la fonction publique et les indemnités de fin de service représentent la plus grande part des dépenses de l'État en matière de protection sociale, soit une moyenne de 1,1% sur la période 2017-2024.

« Contrairement à la croyance populaire, le Liban dépense dans la protection et l'assistance sociales bien le problème réside dans la manière dont les dépenses sont ciblées : elles sont mal ciblées et ne bénéficient pas à la majorité de la population », a déclaré Hanine Sayed, indiquant que son ministère avait décidé de [illegible] une partie de ses efforts sur le soutien à l'inclusion économique comme [illegible] de protection sociale. Une initiative saluée par le représentant de l'OIT : « Le ministère [illegible] distance notable entre la conscience économique, notant si des dépenses sociales sont toujours [illegible] pour aider certaines catégories de la population. Mais, au final, il nous [illegible] possible d'aider tout le monde. »

Frederico Lima a également salué que le niveau des dépenses allouées à la protection et à l'assistance sociales était [illegible] « Actuellement », [illegible] a souligné que toute augmentation devait s'accompagner d'une réduction [illegible] des fonctions et d'un [illegible] des [illegible] qui [illegible] financièrement stable, compatible avec les contraintes budgétaires auxquelles le pays est confronté en raison de la crise.

Le Liban a [illegible] est [illegible] un nouveau cycle de discussions avec le FMI pour relancer [illegible] programme d'assistance financière.

https://www.lbcgroup.tv/news/latest-news/866037/%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D8%B1-%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%91/ar

https://www.lbcgroup.tv/news/news-reports/866143/lbci-lebanon-article/ar?utm_source=article-866143&utm_medium=MobileApp-Sharing&utm_term=MobileApp-Sharing&utm_campaign=MobileApp-Sharing&src=mobile-app

نداء الوطن

جابر: الناتج المحلّي إلى 28 مليار دولار

2025.07.09 | ص 02:00

جابر متحدثاً في معهد باسل فليحان

أشار وزير المال ياسين جابر الى أنّ مجلس الوزراء أقرّ في شباط 2024 "الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية من أجل تقديم المساعدات للفئات الأكثر حاجة". لكنه أضاف: "إن هذه الاستراتيجية تصطدم بواقع صعب. فالناتج المحلّي الإجمالي تراجع من 55 مليار دولار في 2018 إلى 23 مليارًا في العام 2023، مع تسجيل تحسّن طفيف هذا العام في 2025 ليبلغ 28 مليار دولار". داعيًا إلى إعادة بناء القدرات الضريبية عبر التحول الرقمي لتأمين التمويل. وبدورها كشفت وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيد أنها طلبت "زيادة مخصصات المساعدات الاجتماعية من 4 الى 30 في المئة من إجمالي موازنة الوزارة".

رعى جابر أمس في مقرّ معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي إطلاق "تقرير مراجعة الإنفاق الحكومي على الحماية الاجتماعية (2017-2024)". وهو ثمرة جهد مشترك بقيادة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، بدعم فني من منظمة العمل الدولية واليونيسف وبتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي.

وأكّد خلال اللقاء أن أولوية الحكومة في هذا المجال "حماية شبكات الأمان الاجتماعي وتوسيعها والفئات الأكثر هشاشة، وخصوصًا المتضررين من النزاعات"، و"إصلاح الخدمة المدنية ونظام التقاعد"، في حين كشفت وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيد أنها طلبت "زيادة مخصصات المساعدات الاجتماعية من 4 في المئة إلى 30 في المئة من إجمالي موازنة الوزارة".

واعتبر جابر أنه "لعلّ التحدي الأكبر أمامنا هو أن قدرتنا المالية محدودة للغاية، مع هامش ضيق جدًا للإنفاق التقديري يذهب معظمه اليوم إلى تلبية الاحتياجات الطارئة"، لافتاً إلى أنّ "نسبة ما خُصص للحماية الاجتماعية في موازنة 2024 لم تتجاوز 4 %. وهذه نسبة لا تعكس حجم الحاجة ولا تتناسب مع طموحنا ولا حق الناس علينا".

وأشار إلى أهمية المكننة "لتحقيق كل ما هو مطلوب ضمن الإصلاحات"، مذكّراً بأن "الاتحاد الاوروبي أعطى وزارة المالية قبل أسبوعين سلفة بقيمة مليون دولار بهدف تحديث المكننة في الدوائر العقارية، وكان سبق وأعطى خمسة ملايين للجمارك والمالية العامة".

وتابع: "إنّ أولوياتنا واضحة رغم كل هذه الضغوط"، وأولها "حماية شبكات الأمان الاجتماعي وتوسيعها، من برنامج أمان للتحويلات النقدية إلى القوانين التي تحفظ حق كبار السن والمتقاعدين". وشرح أن الأولوية الثانية "حماية الفئات الأكثر هشاشة، وخصوصًا المتضررين من النزاعات، عبر سياسات قطاعية شاملة في التعليم، الكهرباء، المياه، إدارة النفايات والنقل". وأوضح أن الأولوية الثالثة تتمثل في "إصلاح الخدمة المدنية ونظام التقاعد لنستعيد الثقة ونضمن أنّ مؤسسات الدولة تستطيع أن تخدم مواطنيها

https://www.nidaalwatan.com/article/332886-%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%AA%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A-%D8%A5%D9%84%D9%89-28-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1

نداء الوطن

جابر: الناتج المحلّي إلى 28 مليار دولار

أشار وزير المال ياسين جابر إلى أنّ مجلس الوزراء أقرّ في شباط 2024 «الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية من أجل تقديم المساعدات للفئات الأكثر حاجة». لكنه أضاف: «إن هذه الاستراتيجية تصطدم بواقع صعب، فالناتج المحلّي الإجمالي تراجع من 55 مليار دولار في 2018 إلى 23 ملياراً في العام 2023، مع تسجيل تحسن طفيف هذا العام في 2025 ليبلغ 28 مليار دولار». داعيًا إلى إعادة بناء القدرات الضريبية عبر التحول الرقمي لتأمين التمويل. وبدورها كشفت وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيد أنها طلبت «زيادة مخصصات المساعدات الاجتماعية من 4 إلى 30 في المئة من إجمالي موازنة الوزارة».

رعى جابر أمس في مقرّ معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي إطلاق «تقرير مراجعة الإنفاق الحكومي على الحماية الاجتماعية (2017–2024)»، وهو ثمرة جهد مشترك بقيادة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، بدعم فني من منظمة العمل الدولية واليونيسف وبتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي.

وقف قبض الرسوم العقارية بطريقة الـ Offline

أصدر وزير المالية ياسين جابر تعميماً حمل الرقم 2269 تاريخ 8/7/2025 موجهاً إلى شركات تحويل الأموال والمصارف التي تتولى قبض الرسوم العقارية لصالح الخزينة، يطلب فيه من هذه الشركات التوقف كلياً عن اعتماد طريقة الـ Offline، وقبض هذه الرسوم بطريقة الـ Online خلال الدوام الرسمي لأمانات السجل العقاري، وذلك ابتداءً من تاريخ صدور هذا التعميم.

وأكّد خلال اللقاء أن أولوية الحكومة في هذا المجال «حماية شبكات الأمان الاجتماعي وتوسيعها والفئات الأكثر هشاشة، وخصوصًا المتضررين من النزاعات»، و«إصلاح الخدمة المدنية ونظام التقاعد»، في حين كشفت وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيد أنها طلبت «زيادة مخصصات المساعدات الاجتماعية من 4 في المئة إلى 30 في المئة من إجمالي موازنة الوزارة».

واعتبر جابر أنه «لعلّ التحدي الأكبر أمامنا هو أن قدرتنا المالية محدودة للغاية، مع هامش ضيق جدًا للإنفاق التقديري يذهب معظمه اليوم إلى تلبية الاحتياجات الطارئة»، لافتاً إلى أنّ «نسبة ما خُصص للحماية الاجتماعية في موازنة 2024 لم تتجاوز 4 %، وهذه نسبة لا تعكس حجم الحاجة ولا تتناسب مع طموحنا ولا حق الناس علينا».

وأشار إلى أهمية المكننة «لتحقيق كل ما هو مطلوب ضمن الإصلاحات»، مذكّراً بأن «الاتحاد الاوروبي أعطى وزارة المالية قبل أسبوعين سلفة بقيمة مليون دولار بهدف تحديث المكننة في الدوائر العقارية، وكان سبق وأعطى خمسة ملايين للجمارك والمالية العامة».

وتابع: «إنّ أولوياتنا واضحة رغم كل هذه الضغوط، وأولها «حماية شبكات الأمان الاجتماعي وتوسيعها، من برنامج أمان للتحويلات النقدية إلى القوانين التي تحفظ حق كبار السن والمتقاعدين». وشرح أن الأولوية الثانية «حماية الفئات الأكثر هشاشة، وخصوصًا المتضررين من النزاعات، عبر سياسات قطاعية شاملة في التعليم، الكهرباء، المياه، إدارة النفايات والنقل». وأوضح أن الأولوية الثالثة تتمثل في «إصلاح الخدمة المدنية ونظام التقاعد لنستعيد الثقة ونضمن أنّ مؤسسات الدولة تستطيع أن تخدم مواطنيها بفاعلية وكفاءة». وأشار إلى أن «ثمة نظام تقاعد جديداً أقر في المجلس النيابي والمطلوب اليوم أن نبدأ بتنفيذه بشكل جدي».

وأضاف: لهذا، نطرح اليوم سؤالين لا بدّ منهما: كيف نعيّن المزيد من الإيرادات لنخلق مساحة مالية لإصلاح اجتماعي حقيقي؟ وكيف نرتّب أولوياتنا وسط هذا الكم من الأزمات والضغوط — من تعديل الرواتب، إلى إعادة هيكلة الدين العام، إلى حفظ حقوق المودعين؟».

ورأى أن «الإجابة واضحة: أي حلّ يجب أن يقوم على ثلاث ركائز أساسية، وهي أولاً الاستدامة المالية، فلا إصلاح بلا تمويل مضمون ومستدام، وثانياً العدالة والإنصاف لأن من غير المقبول أن يتحمل الأضعف كلفة الأزمات المتراكمة، وثالثاً قاعدة صلبة من البيانات والأرقام، فلا مكان بعد اليوم للارتجال».

وشدّد على أنّ «تمويل الحماية الاجتماعية في لبنان ليس مسألة مالية بحتة، إنه رهان سياسي وأخلاقي على قدرة الدولة على أن تحمي شعبها عندما تضيق الخيارات. إنه اختبارٌ حقيقي لعلاقتنا بالمواطن وثقته بمؤسساته».

جابر متحدّثاً في معهد باسل فليحان

LEBANON FILES ليبانون فايلز

جابر رعى إطلاق تقرير "مراجعة الإنفاق على الحماية الاجتماعية": أولوياتنا حماية شبكات الأمان

الثلاثاء 8 تموز 2025 - 18:44

اخبار ليبانون فايلز متوفرة الآن مجاناً عبر خدمة واتساب...
اضغط هنا

رعى وزير المالية ياسين جابر اليوم الثلثاء في مقر معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي إطلاق "تقرير مراجعة الإنفاق الحكومي على الحماية الاجتماعية (2017–2024)"، وهو ثمرة جهد مشترك بقيادة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، بدعم فني من منظمة العمل الدولية واليونيسف وبتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي، وأكّد جابر خلال اللقاء أن "أولوية الحكومة في هذا المجال "حماية شبكات الأمان الاجتماعي وتوسيعها والفئات الأكثر هشاشة، وخصوصا المتضررين من النزاعات" و"إصلاح الخدمة المدنية ونظام التقاعد"، في حين كشفت وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيد أنها طلبت"زيادة مخصصات المساعدات الاجتماعية من 4 في المئة إلى 30 في المئة من

https://www.lebanonfiles.com/articles/%d8%a3%d8%ae%d8%a8%d8%a7%d8%b1-%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af%d9%8a%d8%a9-%d9%88%d9%85%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%a9/%d8%ac%d8%a7%d8%a8%d8%b1-%d8%b1%d8%b9%d9%89-%d8%a5%d8%b7%d9%84%d8%a7%d9%82-%d8%aa%d9%82%d8%b1%d9%8a%d8%b1-%d9%85%d8%b1%d8%a7%d8%ac%d8%b9%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%86%d9%81%d8%a7%d9%82-%d8%b9%d9%84/

ELNASHRA

جابر رعى إطلاق تقرير "مراجعة الإنفاق على الحماية الاجتماعية في لبنان": أولوياتنا حماية شبكات الأمان وتوسيعها

سياسة

رعى وزير المالية ياسين جابر في مقر معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي إطلاق " تقرير مراجعة الإنفاق الحكومي على الحماية الاجتماعية (2017–2024)". وهو ثمرة جهد مشترك بقيادة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، بدعم فني من منظمة العمل الدولية واليونيسف وبتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي.

وأكّد جابر خلال اللقاء أن "أولوية الحكومة في هذا المجال حماية شبكات الأمان الاجتماعي وتوسيعها والفئات الأكثر هشاشة، وخصوصا المتضررين من النزاعات وإصلاح الخدمة المدنية ونظام التقاعد".

وذكّر جابر بأن "مجلس الوزراء أقرّ في شباط 2024 الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، وهي خطوة جريئة لرسم ملامح نظام اجتماعي أكثر عدالة وقدرة على الصمود أمام الأزمات لا يترك أحدًا على الهامش، ولا يسمح بأن تتحوّل الأزمات إلى قدرٍ دائم" على العائلات ال لبنان ية".

وأشار إلى أن "هذه الاستراتيجية رسمت خمسة محاور واضحة هي تقديم المساعدات لمن هم الأكثر حاجة، وتوسيع شبكات التأمينات الاجتماعية، وتعزيز خدمات الرعاية الاجتماعية، ودعم فرص العمل للفئات الأكثر هشاشة، وتكريس حق كل لبناني ولبنانية في التعليم والصحة دون تمييز أو عائق".

https://www.elnashra.com/news/show/1732139/%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D8%B1-%D8%B1%D8%B9%D9%89-%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84

المدن
جريدة إلكترونية مستقلة

الدولة تخذل فقراءها: أين تبخّرت أموال الحماية الاجتماعية؟

خضر حسان | الثلاثاء 2025/07/08

جابر: نسبة ما خصص للحماية الاجتماعية في موازنة العام 2024 لم يتجاوز الـ4 بالمئة (مصطفى جمال الدين)

مشاركة عبر
حجم الخط

إعلان

لا يكاد اللبنانيون يتخطّون محنة حتى تصدمهم محنة جديدة. وليس بالأمر مبالغة إذا قيل أنّهم لم يعرفوا خلال السنوات الستّ الأخيرة، فترة هادئة. فمن أزمة اقتصادية ونقدية إلى تفجير مرفأ بيروت وصولاً إلى حربٍ إسرائيلية مدمّرة، كانت التداعيات السلبية تتراكم مسبّبة أزمة اجتماعية لا يمكن تجاوزها بسهولة، خصوصاً في ظل نقص الإيرادات الكافية لتمويل برامج المساعدات الإجتماعية.

أمّا الدولة، فلم تتمكّن طيلة هذه السنوات من بلورة خطة فعّالة لتأمين الإيرادات والتحكّم بها وتوجيهها بشكل صحيح نحو محتاجيها، بل على العكس تماماً، أهدِر المال في غير محلّه، وأصبحت الدولة أمام عقبة تأمين تمويل مستدام لبرامج الحماية الاجتماعية. فهل خذلت الدولة فقراءها؟

واقع الحماية الاجتماعية

بين العامين 2019 و2024 تركت الأزمات المتتالية بصماتها على كاهل اللبنانيين، فأفرزت ارتفاعاً لمعدّلات البطالة إلى نحو 43 بالمئة، وازداد الفقر بمعدّل 3 أضعاف ما كان عليه قبل الأزمة الاقتصادية، في حين طرحت كلفة احتياجات التعافي وإعادة الإعمار بعد الحرب، والمقدّرة بنحو 11 مليار دولار، التساؤلات حول القدرة الفعلية للبنان على تخطّي ما يمرّ به بسهولة. وما يزيد الأمر تعقيداً، هو إشارة تقارير الأمم المتحدة إلى أنّ لبنان خسر أكثر من عقدٍ من مكتسبات التنمية البشرية، خصوصاً في مجالات الطبابة والصحة والتعليم. وهذه المؤشّرات تعني بأنّ مروحة اللبنانيين الذين يحتاجون لمساعدة اجتماعية، تتّسع.

أمام هذا الاتّساع، تقف مالية الدولة عاجزة عن تمويل برامج الحماية الاجتماعية بشكل كافٍ. ويُقرّ وزير المالية ياسين جابر خلال عرض تقرير لمعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، يهدف إلى تحليل كيف أنفقت الحكومة على الحماية الاجتماعية خلال السنوات من 2017 إلى 2024، بأنّ "التحدي الأكبر أمامنا هو أنّ قدرتنا المالية محدودة للغاية، مع هامش ضيّق جداً للإنفاق التقديري، يذهب معظمه اليوم لتلبية الاحتياجات الطارئة". ولفت النظر إلى أنّ "نسبة ما خصّص للحماية الاجتماعية في موازنة العام 2024 لم يتجاوز الـ4 بالمئة، وهذه نسبة لا تعكس حجم الحاجة، ولا تتناسب مع طموحنا ولا حقّ الناس علينا".

https://www.almodon.com/economy/2025/07/08/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%AA%D8%AE%D8%B0%D9%84-%D9%81%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D9%87%D8%A7-%D8%A3%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%A8%D8%AE%D9%91%D8%B1%D8%AA-%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9%D8%9F

الدورة الاقتصادية
مجلة إقتصادية عربية

جابر رعى إطلاق تقرير "مراجعة الإنفاق على الحماية الاجتماعية في لبنان":

أولوياتنا حماية شبكات الأمان وتوسيعها وإصلاح الخدمة المدنية ونظام التقاعد

حنين السيد: طلبنا زيادة مخصصات المساعدات الاجتماعية من 4 في المئة إلى 30 في المئة من إجمالي موازنة الوزارة

من أبرز نقاط التقرير:

*الاعتمادات المخصّصة في الموازنة العامة للحماية الاجتماعية انخفضت من 4.6 مليار دولار عام 2017 إلى 0.6 مليار دولار عام 2024

*رواتب القطاع العام التقاعدية تغطي فقط نحو 2.5% من السكان إلا أنّها تستحوذ على 77% من إجمالي إنفاق موازنة التأمينات الاجتماعية

رعى وزير المالية ياسين جابر اليوم اللقاء في مقر معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي إطلاق "تقرير مراجعة الإنفاق الحكومي على الحماية الاجتماعية (2017–2024)"، وهو ثمرة جهد مشترك بقيادة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، بدعم فني من منظمة العمل الدولية واليونيسف وبتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي. وأكّد جابر خلال اللقاء أن أولوية الحكومة في هذا المجال "حماية شبكات الأمان الاجتماعي وتوسيعها (...) والفئات الأكثر هشاشة، وخصوصا المتضررين من التراجعات" و"إصلاح الخدمة المدنية ونظام التقاعد"، في حين كشفت وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيد أنها طلبت "زيادة مخصصات المساعدات الاجتماعية من 4 في المئة إلى 30 في المئة من إجمالي موازنة الوزارة".

وحضر اللقاء رئيس لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين النائب فادي علامة والمستشار المالي لرئيس الجمهورية فاروق بركبربات، وشارك فيه كلّ من المدير الإقليمي للدول العربية في منظمة العمل الدولية د. رنا جرادات ورئيسة قسم التعاون في بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان السيدة المساعدا فابر وممثل اليونيسف في لبنان ماركولويجي كوريسي والمدير العقيم لصندوق النقد الدولي فريديريكو لمعاء إضافة إلى رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لصفاء المشنّن بساط.

https://www.ad-dawra.com/2025/07/09/68475/

لبنان

جابر: أولوياتنا حماية شبكات الأمان وتوسيعها

18:26 | 08-07-2025

رعى وزير المالية ياسين جابر اليوم الثلثاء في مقر معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي إطلاق "تقرير مراجعة الإنفاق الحكومي على الحماية الاجتماعية (2017–2024)"، وهو ثمرة جهد مشترك بقيادة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، بدعم فني من منظمة العمل الدولية واليونيسف وبتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي، وأكّد جابر خلال اللقاء أن "أولوية الحكومة في هذا المجال "حماية شبكات الأمان الاجتماعي وتوسيعها والفئات الأكثر هشاشة، وخصوصا المتضررين من النزاعات" و"إصلاح الخدمة المدنية ونظام التقاعد"، في حين كشفت وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيد أنها طلبت "زيادة مخصصات المساعدات الاجتماعية من 4 في المئة إلى 30 في المئة من إجمالي موازنة الوزارة".

قد يعجبك أيضاً +

واشنطن تطرح الفرصة الأخيرة

10:00 | 2025-07-09

"بين الهجرة وتحديات البقاء".. هل يمكن أن يتعافى لبنان وهو يفقد شبابه؟

09:30 | 2025-07-09

https://www.lebanon24.com/news/lebanon/1388535/%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D8%B1-%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%88%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D9%86%D8%A7-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%B4%D8%A8%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%AA%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%B9%D9%87%D8%A7

WARADA AL'AN
news and media website

جابر رعى إطلاق تقرير "مراجعة الإنفاق على الحماية الإجتماعية في لبنان":أولوياتنا حماية شبكات الأمان وتوسيعها وإصلاح الخدمة المدنية ونظام التقاعد

8 يوليو، 2025

حنين السيد: طالما زيادة مخصصات المساعدات الاجتماعية من 4 في المئة إلى 30 في المئة من إجمالي موازنة الوزارة

من أبرز نقاط التقرير:

الاعتمادات المخصصة في الموازنة العامة للحماية الاجتماعية انخفضت من 4.6 مليار دولار عام 2017 إلى 0.6 مليار دولار عام 2024.

رواتب القطاع العام التقاعدية تغطي فقط نحو 5.7% من السكان، إلا أنها تستحوذ على 7.7% من إجمالي إنفاق موازنة التأمينات الاجتماعية

وزير المالية ياسين جابر اليوم اللقاء في مقر معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي إطلاق "تقرير مراجعة الإنفاق الحكومي على الحماية الاجتماعية (2017-2024)"، وهو ثمرة جهد مشترك بقيادة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، بدعم فني من منظمة العمل الدولية واليونيسف.

https://waradalan.com/50783/

Newstelegraph.net

يواكب القطاع العام التقاعدية فعلي عقط نحو 6.5% من السكان إلا أنها تستحوذ على 7.7% من إجمالي إنفاق سياسة التأمينات الاجتماعية

مراجعة الإنفاق على الحماية الاجتماعية في لبنان

رعى وزير المالية ياسين جابر اللقاء في مقر معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي إطلاق "تقرير مراجعة الإنفاق الحكومي على الحماية الاجتماعية (2017–2024)"، وهو ثمرة جهد مشترك بقيادة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، بدعم فني من منظمة العمل الدولية واليونيسف وبتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي، وأكد جابر خلال اللقاء أن أولوية الحكومة في هذا المجال "حماية شبكات الأمان الاجتماعي وتوسيعها (...) واللفات الأكثر هشاشة، وخصوصا المتضررين من النزاعات" و"إصلاح الخدمة المدنية ونظام التقاعد"، في حين كشفت وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيد أنها طلبت "زيادة مخصصات المساعدات الاجتماعية من 4 في المئة إلى 30 في المئة من إجمالي موازنة الوزارة".

وحضر اللقاء رئيس لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين النائب فادي علامة والمستشار المالي لرئيس الجمهورية فاروح نيركتزيان، وشارك فيه كل من المدير الإقليمي للدول العربية في منظمة العمل الدولية د. ربا جرادات ورئيسة قسم التعاون في بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان السيدة البسندرا فايزر وممثل اليونيسف في لبنان ماركولويجي كورسي والمدير العقيم لصندوق النقد الدولي فريدريكو لجما، إضافة إلى رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيض بساط.

جابر

وذكّر جابر في كلمته في الجلسة الافتتاحية بأن "مجلس الوزراء أقرّ في شباط 2024 الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، وهي خطوة جريئة لرسم ملامح نظام اجتماعي أكثر عدالة وقدرة على الصمود أمام الأزمات (...) لا يترك أحدًا على الهامش، ولا يسمح بأن تتحوّل الأزمات إلى قدر دائم" على العائلات اللبنانية.

وأشار إلى أن "هذه الاستراتيجية رسمت خمسة محاور واضحة هي تقديم المساعدات لمن هم الأكثر حاجة، وتوسيع شبكات التأمينات الاجتماعية، وتعزيز خدمات الرعاية الاجتماعية، ودعم فرص العمل للفئات الأكثر هشاشة، وتكريس حق كل لبناني ولبنانية في التعليم والصحة دون تمييز أو عائق".

وأقرّ بأن "هذه الاستراتيجية، بكل ما تحمله من أمل وطموح، تصطدم بواقع صعب ومعقّد (...)، ورغم بعض النقاط المضيئة، مثل استقرار تحويلات المغتربين عند حدود سبعة مليارات دولار سنويًا، والتعافي الجزئي لقطاع السياحة، فإن واقعنا لا يزال يعاني من ضعف هيكلي عميق (...). أما كلفة إعادة الإعمار، فتُقدّر بـ 11 مليار دولار، بخصتص منها حوالي مليار دولار لتصليح المنى التحتية وحدها، وهو أمر جيد إذ أن البنك الدولي أقر في اجتماع لمجلس الادارة الأسبوع الفائت 250 مليار دولار أميركي تأسيساً لصندوق بمليار دولار من أجل بدء بموضوع إعادة إعمار المنى التحتية". وأما في أن "يأتي هذا التمويل من إيرادات محلية، أو من خلال المساعدات الدولية، وهي بقية المليار أي 750 مليوناً، أو عبر الاقتراض إذا استعاد لبنان قدرته على الوصول إلى الأسواق المالية، وهذا أمر لا بد منه اذ أن ثمة قروضاً ضرورية لإصلاح قطاع الكهرباء".

وأضاف: "لعلّ التحدي الأكبر أمامنا هو أن قدرتنا المالية محدودة للغاية، مع هامش ضيق جدًا للإنفاق التقديري يذهب معظمه اليوم إلى تلبية الاحتياجات الطارئة"، لافتاً إلى أنّ "نسبة ما نُخصص للحماية الاجتماعية في موازنة 2024 لم تتجاوز 4%، وهذه نسبة لا تعكس حجم الحاجة ولا تتناسب مع طموحنا ولا حق الناس علينا".

لكنّه شدّد على أن "الأمل يبقى رغم كل ذلك"، وهو "موجود طالما لدينا إرادة العمل وخريطة الطريق الواضحة"، مشيراً إلى أن "الحكومة تعمل اليوم أولاً على تعبئة الإيرادات المحلية من خلال إصلاح السياسات الضريبية، وترشيد الإعفاءات من ضريبة القيمة المضافة، وفرض ضرائب انتقائية جديدة، وتحديث قانون ضريبة الدخل، وثانياً توسيع القاعدة الضريبية عبر تعزيز الالتزام الضريبي ودمج الاقتصاد غير الرسمي من خلال مسوح ميدانية دقيقة وعمليات تدقيق فعّالة، وثالثاً إعادة بناء قدرات الإدارات الضريبية، من الجمارك إلى السجل العقاري وهيئة الضرائب، عبر التحوّل الرقمي وتطوير آليات تبادل البيانات".

وأشار إلى أهمية المكننة "لتحقيق كل ما هو مطلوب ضمن الإصلاحات"، مذكّراً بأن "الاتحاد الأوروبي أعطى وزارة المالية قبل أسبوعين سلفة بقيمة مليون دولار بهدف تحديث المكننة في الدوائر العقارية وكان سبق وأعطى خمسة ملايين للجمارك والمالية العامة".

https://www.newstelegraph.net/blog/686d50d7830a120d6c6b5ead

سفير الشمال
Safir Al chamal

جابر: أولوياتنا حماية شبكات الأمان وتوسيعها

رعى وزير المالية ياسين جابر اليوم الثلثاء في مقر معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي إطلاق "تقرير مراجعة الإنفاق الحكومي على الحماية الاجتماعية (2017-2024)"، وهو ثمرة جهد مشترك بقيادة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، بدعم فني من منظمة العمل الدولية واليونيسف وبتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي. وأكّد جابر خلال اللقاء أن "أولوية الحكومة في هذا المجال "حماية شبكات الأمان الاجتماعي وتوسيعها والفئات الأكثر هشاشة، وخصوصا المتضررين من النزاعات" و"إصلاح الخدمة المدنية ونظام التقاعد"، في حين كشفت وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيد أنها طلبت"زيادة مخصصات المساعدات الاجتماعية من 4 في المئة إلى 30 في المئة من إجمالي موازنة الوزارة".

وذكّر جابر في كلمته في الجلسة الافتتاحية بأن "مجلس الوزراء أقرّ في شباط 2024 الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، وهي خطوة جريئة لرسم ملامح نظام اجتماعي أكثر عدالة وقدرة على الصمود أمام الأزمات (...) لا يترك أحدًا على الهامش، ولا يسمح بأن تتحوّل الأزمات إلى قدرٍ دائم" على العائلات اللبنانية.

وأشار إلى أن "هذه الاستراتيجية رسمت خمسة محاور واضحة هي تقديم المساعدات لمن هم الأكثر حاجة، وتوسيع شبكات التأمينات الاجتماعية، وتعزيز خدمات الرعاية الاجتماعية، ودعم فرص العمل للفئات الأكثر هشاشة، وتكريس حق كل لبناني ولبنانية في التعليم والصحة دون تمييز أو عائق".

وأقرّ بأن "هذه الاستراتيجية، بكل ما تحمله من أمل وطموح، تصطدم بواقع صعب ومعقّد (...)، ورغم بعض النقاط المضيئة، مثل استقرار تحويلات المغتربين عند حدود سبعة مليارات دولار سنويًا، والتعافي الجزئي لقطاع السياحة، فإن واقعنا لا يزال يعاني من ضعف هيكلي عميق (...). أما كلفة إعادة الإعمار، فتُقدّر بـ 11 مليار دولار، يخصّص منها حوالي مليار دولار لتصليح البنى التحتية وحدها، وهو أمر جيد إذ أن البنك الدوليأقر في اجتماع لمجلس الادارة الأسبوع الفائت 250 مليار دولار أميركي تأسيساً لصندوق بمليار دولار من أجل بدء بموضوع إعادة إعمار البنى التحتية". وأما في أن "يأتي هذا التمويل من إيرادات محلية، أو من خلال المساعدات الدولية، وهي بقية المليار أي 750 مليوناً، أو عبر الاقتراض إذا استعاد لبنانقدرته على الوصول إلى الأسواق المالية، وهذا أمر لا بد منه اذ أن ثمة قروضاً ضرورية لإصلاح قطاع الكهرباء".

وأضاف: "لعلّ التحدي الأكبر أمامنا هو أن قدرتنا المالية محدودة للغاية، مع هامش ضيق جدًا للإنفاق التقديري يذهب معظمه اليوم إلى تلبية الاحتياجات الطارئة"، لافتاً إلى أنّ "نسبة ما خُصص للحماية الاجتماعية في موازنة 2024 لم تتجاوز 4%، وهذه نسبة لا تعكس حجم الحاجة ولا تتناسب مع طموحنا ولا حق الناس علينا".

لكنّه شدّد على أن "الأمل يبقى رغم كل ذلك"، وهو "موجود طالما لدينا إرادة العمل وخريطة الطريق الواضحة"، مشيراً إلى أن "الحكومة تعمل اليوم أولاً على تعبئة الإيرادات المحلية من خلال إصلاح السياسات الضريبية، وترشيد الإعفاءات من ضريبة القيمة المضافة، وفرض ضرائب انتقائية جديدة، وتحديث قانون ضريبة الدخل، وثانياً توسيع القاعدة الضريبية عبر تعزيز الالتزام الضريبي وإدماج الاقتصاد غير الرسمي من خلال مسوح ميدانية دقيقة وعمليات تدقيق فعّالة، وثالثاً إعادة بناء قدرات الإدارات الضريبية، من الجمارك إلى السجل العقاري وهيئة الضرائب، عبر التحوّل الرقمي وتطوير آليات تبادل البيانات".

وأشار إلى أهمية المكننة "لتحقيق كل ما هو مطلوب ضمن الاصلاحات"، مذكّراً بأن "الاتحاد الاوروبي أعطى وزارة المالية قبل أسبوعين سلفة بقيمة مليون دولار بهدف تحديث المكننة في الدوائر العقارية وكان سبق وأعطى خمسة ملايين للجمارك والمالية العامة".

https://safiralchamal.com/2025/07/08/611950/

وكالة أخبار اليوم

جابر رعى إطلاق تقرير "مراجعة الإنفاق على الحماية الاجتماعية": أولوياتنا حماية شبكات الأمان وتوسيعها

السيد: طلبنا زيادة مخصصات المساعدات الاجتماعية من 4 % إلى 30 %

رعى وزير المالية ياسين جابر اليوم الثلثاء في مقر معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي إطلاق "تقرير مراجعة الإنفاق الحكومي على الحماية الاجتماعية (2017–2024)". وهو ثمرة جهد مشترك بقيادة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، بدعم فني من منظمة العمل الدولية واليونيسف وبتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي. وأكّد جابر خلال اللقاء أن "أولوية الحكومة في هذا المجال "حماية شبكات الأمان الاجتماعي وتوسيعها والفئات الأكثر هشاشة، وخصوصا المتضررين من النزاعات" و"إصلاح الخدمة المدنية ونظام التقاعد". في حين كشفت وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيد أنها طلبت "زيادة مخصصات المساعدات الاجتماعية من 4 في المئة إلى 30 في المئة من إجمالي موازنة الوزارة".

وحضر اللقاء رئيس لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين النائب فادي علامة والمستشار المالي لرئيس الجمهورية فاروج نيركيزيان، وشارك فيه كلّ من المدير الإقليمي للدول العربية في منظمة العمل الدولية د. رنا جرادات ورئيسة قسم التعاون في بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان السيدة اليساندرا فايز وممثل اليونيسف في لبنان ماركولويجي كورسي والمدير المقيم لصندوق النقد الدولي فريديريكو ليما، إضافة إلى رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المينش بساط.

جابر

وذكّر جابر في كلمته في الجلسة الافتتاحية بأن "مجلس الوزراء أقرّ في شباط 2024 الاستراتيجية الوطنية للحماية

https://www.akhbaralyawm.com/news/460919/%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D8%B1-%D8%B1%D8%B9%D9%89-%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9:-%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%88%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D9%86%D8%A7-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%B4%D8%A8%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%AA%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%B9%D9%87%D8%A7--

VDL NEWS

تلقى أهم الأخبار مجانا
عبر خدمة WhatsApp اضغط هنا

رعى وزير المالية ياسين جابر اليوم الثلثاء في مقر معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي إطلاق "تقرير مراجعة الإنفاق الحكومي على الحماية الاجتماعية (2017–2024)"، وهو ثمرة جهد مشترك بقيادة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، بدعم فني من منظمة العمل الدولية واليونيسف وبتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي. وأكّد جابر خلال اللقاء أن "أولوية الحكومة في هذا المجال "حماية شبكات الأمان الاجتماعي وتوسيعها والفئات الأكثر هشاشة، ومخصوصا المتضررين من النزاعات" و"إصلاح الخدمة المدنية ونظام التقاعد". في حين كشفت وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيد أنها طلبت "زيادة مخصصات المساعدات الاجتماعية من 4 في المئة إلى 30 في المئة من إجمالي موازنة الوزارة".

وحضر اللقاء رئيس لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين النائب فادي علامة والمستشار المالي لرئيس الجمهورية فاروج نيركيزيان، وشارك فيه كلّ من المدير الإقليمي للدول العربية في منظمة العمل الدولية د. ربا جرادات ورئيسة قسم التعاون في بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان السيدة اليساندرا فايزر وممثل اليونيسف في لبنان ماركولويجي كورسي والمدير المقيم لصندوق النقد الدولي فريديريكو ليما، إضافة إلى رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيّض بساط.

جابر

وذكّر جابر في كلمته في الجلسة الافتتاحية بأن "مجلس الوزراء أقرّ في شباط 2024 الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، وهي خطوة جريئة لرسم ملامح نظام اجتماعي أكثر عدالة وقدرة على الصمود أمام الأزمات (...) لا يترك أحدًا على الهامش، ولا يسمح بأن تتحوّل الأزمات إلى قدرٍ دائم" على العائلات اللبنانية.

وأشار إلى أن "هذه الاستراتيجية رسمت خمسة محاور واضحة هي تقديم المساعدات لمن هم الأكثر حاجة، وتوسيع شبكات التأمينات الاجتماعية، وتعزيز خدمات الرعاية الاجتماعية، ودعم فرص العمل للفئات الأكثر هشاشة، وتكريس حق كل لبناني ولبنانية في التعليم والصحة دون تمييز أو عائق".

https://www.vdlnews.com/news/507632

IMLEBANON

جابر: أولوياتنا حماية شبكات الأمان

July 8, 2025 06:32 PM

رعى وزير المالية ياسين جابر اليوم الثلثاء في مقر معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي إطلاق "تقرير مراجعة الإنفاق الحكومي على الحماية الاجتماعية (2017-2024)"، وهو ثمرة جهد مشترك بقيادة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، بدعم فني من منظمة العمل الدولية واليونيسف وبتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي. وأكّد جابر خلال اللقاء أن "أولوية الحكومة في هذا المجال "حماية شبكات الأمان الاجتماعي وتوسيعها والفئات الأكثر هشاشة، وخصوصا المتضررين من النزاعات" و"إصلاح الخدمة المدنية ونظام التقاعد"، في حين كشفت وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيد أنها طلبت "زيادة مخصصات المساعدات الاجتماعية من 4 في المئة إلى 30 في المئة من إجمالي موازنة الوزارة".

وحضر اللقاء رئيس لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين النائب قادي علامة والمستشار المالي لرئيس الجمهورية فاروج نيركيزيان، وشارك فيه كلّ من المدير الإقليمي للدول العربية في منظمة العمل الدولية د. ريا جرادات ورئيسة قسم التعاون في بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان السيدة اليساندرا فايزر وممثل اليونيسف في لبنان ماركولويجي كورسي والمدير المقيم لصندوق النقد الدولي فريديريكو ليما، إضافة إلى رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيض بساط.

جابر

وذكّر جابر في كلمته في الجلسة الافتتاحية بأن "مجلس الوزراء أقرّ في شباط 2024 الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، وهي خطوة جريئة لرسم ملامح نظام اجتماعي أكثر عدالة وقدرة على الصمود أمام الأزمات (...) لا يترك أحدًا على الهامش، ولا يسمح بأن تتحوّل الأزمات إلى قدرٍ دائم" على العائلات اللبنانية.

وأشار إلى أن "هذه الاستراتيجية رسمت خمسة محاور واضحة هي تقديم المساعدات لمن هم الأكثر حاجة، وتوسيع شبكات التأمينات الاجتماعية، وتعزيز خدمات الرعاية الاجتماعية، ودعم فرص العمل للفئات الأكثر هشاشة، وتكريس حق كل لبناني ولبنانية في التعليم والصحة دون تمييز أو عائق".

وأقرّ بأن "هذه الاستراتيجية، بكل ما تحمله من أمل وطموح، تصطدم بواقع صعب ومعقّد (...)، ورغم بعض النقاط المضيئة، مثل استقرار تحويلات المغتربين عند حدود سبعة مليارات دولار سنويًا، والتعافي الجزئي لقطاع السياحة، فإن واقعنا لا يزال يعاني من ضعف هيكلي عميق (...). أما كلفة إعادة الإعمار، فتُقدّر بـ 11 مليار دولار، يخصّص منها حوالي مليار دولار لتصليح البنى التحتية وحدها، وهو أمر جيد إذ أن البنك الدولي أقرّ في اجتماع لمجلس الادارة الأسبوع الفائت 250 مليار دولار أميركي تأسيساً لصندوق بمليار دولار من أجل بدء بموضوع إعادة إعمار البنى التحتية". وأما في أن "يأتي هذا التمويل من إيرادات محلية، أو من خلال المساعدات الدولية، وهي بقية المليار أي 750 مليوناً، أو عبر الاقتراض إذا استعاد لبنان قدرته على الوصول إلى الأسواق المالية، وهذا أمر لا بد منه اذ أن ثمة قروضاً ضرورية لإصلاح قطاع الكهرباء".

https://www.imlebanon.org/2025/07/08/yassine-jaber-53/

LEBANON ECONOMY
Daily Economic News - Assinaa Wal Iktissad
عدد وخبر 2019/69
رئيس مجلس الإدارة - المدير المسؤول: فارس سعد
رئيس التحرير: وسام سعد

جابر: الناتج المحلّي إلى 28 مليار دولار

09/07/2025

أشار وزير المال ياسين جابر إلى أنّ مجلس الوزراء أقرّ في شباط 2024 "الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية من أجل تقديم المساعدات للفئات الأكثر حاجة". لكنه أضاف: "إن هذه الاستراتيجية تصطدم بواقع صعب، فالناتج المحلّي الإجمالي تراجع من 55 مليار دولار في 2018 إلى 23 مليارًا في العام 2023، مع تسجيل تحسّن طفيف هذا العام في 2025 ليبلغ 28 مليار دولار". داعيًا إلى إعادة بناء القدرات الضريبية عبر التحول الرقمي لتأمين التمويل. وبدورها كشفت وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيد أنها طلبت "زيادة مخصصات المساعدات الاجتماعية من 4 إلى 30 في المئة من إجمالي موازنة الوزارة".

رعى جابر أمس في مقرّ معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي إطلاق "تقرير مراجعة الإنفاق الحكومي على الحماية الاجتماعية (2017–2024)"، وهو ثمرة جهد مشترك بقيادة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، بدعم فني من منظمة العمل الدولية واليونيسف وبتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي.

وأكّد خلال اللقاء أن أولوية الحكومة في هذا المجال "حماية شبكات الأمان الاجتماعي وتوسيعها والفئات الأكثر هشاشة، وخصوصًا المتضررين من النزاعات"، و"إصلاح الخدمة المدنية ونظام التقاعد"، في حين كشفت وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيد أنها طلبت "زيادة مخصصات المساعدات الاجتماعية من 4 في المئة إلى 30 في المئة من إجمالي موازنة الوزارة".

https://lebanoneconomy.net/%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%AA%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%91%D9%8A-%D8%A5%D9%84%D9%89-28-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1/

المنتشر

جابر رعى إطلاق تقرير "مراجعة الإنفاق على الحماية الاجتماعية في لبنان":

أولوياتنا حماية شبكات الأمان وتوسيعها وإصلاح الخدمة المدنية ونظام التقاعد

حنين السيد: طلبنا زيادة مخصصات المساعدات الاجتماعية

من 4 في المئة إلى 30 في المئة من إجمالي موازنة الوزارة

من أبرز نقاط التقرير:

الاعتمادات المخصّصة في الموازنة العامة للحماية الاجتماعية

انخفضت من 4.6 مليار دولار عام 2017 إلى 0.6 مليار دولار عام 2024

رواتب القطاع العام التقاعدية تغطي فقط نحو 2.5% من السكان

إلا أنّها تستحوذ على 77% من إجمالي إنفاق موازنة التأمينات الاجتماعية

almontasher :رعى وزير المالية ياسين جابر اليوم الثلثاء في مقر معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي إطلاق "تقرير مراجعة الإنفاق الحكومي على الحماية الاجتماعية (2017–2024)"، وهو ثمرة جهد مشترك بقيادة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، بدعم فني من منظّمة العمل الدولية واليونيسف وبتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي، وأكّد جابر خلال اللقاء أن أولويته الحكومة في هذا المجال "حماية شبكات الأمان الاجتماعي وتوسيعها (...) والفئات الأكثر هشاشة، وخصوصا المتضررين من النزاعات" و"إصلاح الخدمة المدنية ونظام التقاعد"، في حين كشفت وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيد أنها طلبت"زيادة مخصصات المساعدات الاجتماعية من 4 في المئة إلى 30 في المئة من إجمالي موازنة الوزارة".

وحضر اللقاء رئيس لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين النائب فادي علامة والمستشار المالي لرئيس الجمهورية فاروج ثيركيزيان، وشارك فيه كلّ من المدير الإقليمي للدول العربية في منظمة العمل الدولية د. ر جرادات ورئيسة قسم التعاون في بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان السيدة البساندرا فايزر وممثل اليونيسف في لبنان ماركولويجي كورسي والمدير المقيم لصندوق النقد الدولي فريديريكو ليما، إضافة إلى رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيّض بساط.

جابر

وذكّر جابر في كلمته في الجلسة الافتتاحية بأن "مجلس الوزراء أقرّ في شباط 2024 الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، وهي خطوة جريئة لرسم ملامح نظام اجتماعي أكثر عدالة وقدرة على الصمود أمام الأزمات (...) لا يدرك أحدًا على الهامش، ولا يسمح بأن تتحوّل الأزمات إلى فقر دائم" على العائلات اللبنانية.

وأشار إلى أن "هذه الاستراتيجية رسمت خمسة محاور واضحة هي تقديم المساعدات لمن هم الأكثر حاجة، وتوسيع شبكات التأمينات الاجتماعية، وتعزيز خدمات الرعاية الاجتماعية، ودعم فرص العمل للفئات الأكثر هشاشة، وتكريس حق كل لبناني ولبنانية في التعليم والصحة دون تمييز أو عائق".

وأقرّ بأن "هذه الاستراتيجية، بكل ما تحمله من أمل وطموح، تصطدم بواقع صعب ومعقّد (...)، ورغم بعض النقاط المضيئة، مثل استقرار تحويلات المغتربين عند حدود سبعة مليارات دولار سنويًا، والتعافي الجزئي لقطاع السياحة، فإن واقعنا لا يزال يعاني من ضعف هيكلي عميق (...). أما كلفة إعادة الإعمار، فتُقدّر بـ 11 مليار دولار، يخصّص منها حوالي مليار دولار لتصليح البنى التحتية وحدها، وهو أمر جيد إذ أن البنك الدولي أقر في اجتماع لمجلس الادارة الأسبوع الفائت 250 مليار دولار أميركي تأسيساً لصندوق بمليار دولار من أجل بدء بموضوع إعادة إعمار البنى التحتية". وأما في أن "يأتي هذا التمويل من إيرادات محلية، أو من خلال

https://almontasher.com/%d8%ac%d8%a7%d8%a8%d8%b1-%d8%b1%d8%b9%d9%89-%d8%a5%d8%b7%d9%84%d8%a7%d9%82-%d8%aa%d9%82%d8%b1%d9%8a%d8%b1-%d9%85%d8%b1%d8%a7%d8%ac%d8%b9%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%86%d9%81%d8%a7%d9%82-%d8%b9%d9%84/